

المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحدي للدول النامية (مع الإشارة لتجربة الجزائر)

د. عمر عزاوي & أ. أمال مهاوة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نهدف من هذه الدراسة إلى تناول المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم إنجازات مجلس معايير المحاسبة الدولية، فالتوجه الدولي نحوا تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية أدى إلى ضرورة الاستفادة من هذه التجربة الدولية في إعداد نظم محاسبية مبسطة تراعي خصوصية الدول النامية وطبيعة نسيجها المؤسسي الذي يتكون أغلبه من 95% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن إيجاد نظم يمكن توسيعها والوصول بها إلى نظم يمكن استخدامها في المؤسسات الكبيرة، هذا ما سنحاول تأكيده من خلال تحليل واقع الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

الكلمات المفتاح : مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدول النامية.

تمهيد : تسعى معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين نوعية التقارير المالية وتلبية احتياجات المحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الكبيرة، إلا أن هذه الأهداف لا تقل أهمية عن أهداف البيانات المالية في حالة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة، فهذه الأخيرة تحتاج هي الأخرى إلى معايير تضمن جودة تقاريرها المالية وتحقيق الأهداف المرجوة من ورائها.

انطلاقا من هذه الأهمية وبموجب التصريحات التي جاءت في التقرير السنوي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (ديسمبر 2000)، التي تنص على أن هناك طلب على معايير تراعي حاجة وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا تراعي خصوصية اقتصاد الدول النامية، والتي تزامنت مع إعادة تنظيم خطة عمل المجلس، بهدف دعم وتعزيز دوره في إعداد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في محيط متنوع ومتباين بشكل حقيقي وأكثر فعالية، انطلق المجلس في دراسة وإعداد مشروع يراعي هذه المتطلبات، ليصدر بعدها في شكله النهائي في 09 جويلية 2009.

1. المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

1.1. عرض IFRS for SME : قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإعداد المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs في شكله النهائي في جويلية 2009، وهو عبارة عن معيار تم إعداده بغرض مواجهة الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى متناهية الصغر (Micros Entities)، التي تمثل وفق لتصريح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أكثر من 95% من مجموع المؤسسات في العالم. يمثل هذا المعيار أساسا ومرجعا يحتوي على مختلف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في اقتصاديات الدول النامية، وبالتحديد لما ينطبق على أسواقها. يُمكن هذا المعيار معالجة الأحداث الاقتصادية وفقا لخصوصية هذا الجزء من القطاعات، مما يسمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة بأكثر من 90%¹ مقارنة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة، لاسيما في ما يتعلق بالإفصاح.

لقد تم إصدار هذا المعيار مرفقا بملخص عمل لتوضيح الأهداف المرجوة من هذا المعيار والمؤسسات المعنية بتطبيقه بالإضافة إلى تحديد واضح لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودليل الاستعمال الذي يبين كيفية عرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحق. يعتبر هذا المعيار قائما بذاته إلا أنه يعتمد على نفس الإطار المفاهيمي لـ IFRS بشكلها الكامل في إعداده وتعديله، مما يسمح بتحديثه بشكل مستمر، كل ما دعت الحاجة لذلك من ناحية، وتسهيل الانتقال بصورة مبسطة لكامل المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للمؤسسات التي تتغير أوضاعها أو تلك التي تختار اعتمادا كاملا على المعايير الدولية للتقارير المالية من ناحية أخرى. ولقد تم إعداد هذا المعيار بشكل مستقل بدلا من جعله مضافا للمعايير الأخرى لسببين أساسيين هما² :

- سهولة استعماله من طرف الجهات الراغبة في تطبيق IFRS for SME لمعالجته للأحداث الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين احتواء IFRS بشكلها الكامل على معالجات لا تطبق في هذا النوع من القطاعات ؛

- لإصدار هذا المعيار بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كما هو الوضع في IFRS بشكلها الكامل.
- هناك جملة من الاعتبارات والأسباب التي تمت مناقشتها من طرف IASB والتي تم على أساسها تحديد الجوانب التي تجيز انحراف IFRS_S for SMEs عن IFRS_S الكاملة، ويمكن حصرها في خمسة جوانب تمثلت في³ :
- إلغاء بعض الأمور والمسائل التي تغطيها المعايير الكاملة، لأنها ليست ذات صلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعديل بعض خيارات السياسة المحاسبية التي تقدمها المعايير الكاملة، والتي لم يعد مسموح بها حالياً؛
- تبسيط عدد من مبادئ الاعتراف والقياس في المعايير الدولية الكاملة؛
- اعتماد المعيار الجديد على تقليل عدد طرق الإفصاح؛
- لغة المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التبسيط.

ومن أمثلة العمليات المبسطة للاعتراف والقياس المحاسبي نجد :

- **فيما يتعلق بإعادة التقييم الناتجة عن انخفاض قيمة الأصل** : ينص المعيار الدولي 36 على تقييم ما إذا كان هناك أية دلالة على احتمال انخفاض الأصل، سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية للمؤسسة دون تحديد واضح لهذه الدلائل والاكتفاء بإعطاء أمثلة فقط وفقاً لما جاء في الفقرة 09 من المعيار ويمكن للمؤسسة أن تحدد دلائل أخرى على إمكانية انخفاض قيمة الأصل، في حين جاء IFRS_S for SMEs بتحديد واضح لمجموعة الدلائل التي لا يمكن اعتماد غيرها مع الأخذ في عين الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية للمؤسسة لتقييم ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الأصل أم لا.
- **فيما يتعلق بمصاريف التطوير** : نظراً لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قياس الإنفاق الذي يُعزى إلى الأصول غير الملموسة أثناء تطويره بشكل موثوق به، فإن IFRS_S for SMEs يبقى هذا من الإنفاق المعترف به كمصروف في البيانات المالية.
- **فيما يتعلق بتكلفة الاقتراض** : تنص الفقرة 11 من المعيار 23 بأن " تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك وإنشاء أو تصنيع أصل مؤهل ترسمل كجزء من تكلفة ذلك الأصل. ويجب تحديد قيمة تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة طبقاً لما جاء بهذا المعيار"، فحين ينص IFRS_S for SMEs على اعتبار هذه التكاليف كمصروف في البيانات المالية مهما كانت.

قبل دخول هذا المعيار حيز التنفيذ لابد على الجهات التنظيمية لكل دولة أن تحدد نطاق المؤسسات التي ينطبق عليها هذا المعيار. إن معيار الحجم ليس الوحيد لتصنيف المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، فقد حددت اللجنة IASB معياراً آخر يجب اعتماده لتطبيق هذا المعيار وهو مسؤولية المحاسبة تجاه الجمهور كأساس لهذا التصنيف، حيث يتعين على المؤسسات ذات مسؤولية محاسبة تجاه الجمهور تطبيق IFRS الكاملة.

تعتبر مؤسسة ما ذات مسؤولية محاسبة تجاه الجمهور إذا توفرت فيها أحد الشروط التالية على الأقل⁴ :

- قدمت أو هي بصدد تقديم تقارير لهيئات منظمة بهدف إصدار أي أدوات مالية للجمهور؛
- تقوم بإدارة مخاطر ائتمانية؛
- مؤسسات ذات منفعة عامة أو تقدم خدمات لها مميزات المنفعة العامة؛
- ذات أهمية اقتصادية في بلدها على أساس مجموع الأصول، عدد الموظفين، مجموع الإيرادات، درجة السيطرة في السوق وطبيعة وحجم الاقتراض من الغير.

من أجل تشجيع التبنّي الدولي للمعيار IFRS for SME والمساعدة على تطبيقه خاصة في الدول النامية، تم تشكيل المجموعة التوجيهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁵ (SMEIG). قام المجلس بتعيين هذه المجموعة التوجيهية

وأوكل لها مهمتين أساسيتين تتمثلان في تقدير القضايا التي واجهت صعوبات في تطبيقها ومحاولة إيجاد طرق لتبسيط فهمها بالإضافة لتقديم النصح للمجلس فيما يخص الحاجة لتعديل المعيار في كل فترة.

2.1. التطورات التاريخية للمعيار IFRS for SME : صدر في التقرير السنوي للمجلس في ديسمبر 2000 ما يلي⁶ :

"A demand exists for a special version of International Accounting Standards for Small Enterprises".

انطلاقاً من هذه التصريحات التي تبين بأن هناك طلب على إعداد معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام المجلس IASB بعد تأسيسه مباشرة بتعيين مجموعة عمل مكونة من خبراء لدراسة المشروع، وعلى إثر ذلك صرح الأعضاء الإداريون (Trustees) في تقريرهم السنوي بأنهم سوف يدعمون أي مجهود يقوم به المجلس من أجل إعداد معيار يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك خصوصية الدول النامية. وقد تجسد هذا الدعم فعلاً عندما قام الأعضاء الإداريون بإضافة هدف جديد للهيئة إلى جانب الأهداف السابقة والمتمثل في ضرورة قيام المجلس بإعداد معيار محاسبي دولي يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدول النامية. كما قام المجلس الاستشاري بدعم هذا المشروع.

بعد قيام اللجنة بحصر أولي للقضايا المرتبطة بالموضوع، تم إصدار أول ورقة مناقشة في جوان 2004 بعنوان " وجهة نظر أولية حول مشروع المعيار ".

إثر استلام التعليقات على ورقة المناقشة الأولية، اتضح أن العديد يطالب بتبسيط سياسات الاعتراف والقياس المحاسبي، لكن القليل منهم جدا من أعطى البديل، كما لم تكن أية إشارة إلى القضايا التي يجب تعديلها في المعيار الجديد مما أدى إلى ضرورة توفير معلومات أكثر لإمكانية تقييم ماهية القضايا التي تحتاج إلى التبسيط والتعديل. لهذا قام المجلس بعقد اجتماعات عامة مفتوحة في أبريل 2005 مع معدي ومستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم خلالها طرح سؤاليين أساسيين هما⁷ :

- ما هي القضايا التي يمكن تبسيطها من أجل المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- انطلاقاً من خبرتك، ما هي القضايا التي يجب إلغاؤها من IFRS بشكلها الكامل لأنها غير موجودة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي حالة ظهورها هل يمكن لهذه المؤسسات الرجوع إلى IFRS بشكلها الكامل لمعالجتها ؟

وفي جانفي 2006 قام فريق العمل بإعداد بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار والأسباب التي أدت إلى قبولها أو رفضها. ومنذ فيفري 2006 انطلق المجلس في دراسة ومراجعة البيان لإعداد مسودة عرض المعيار الذي تم نشره للعموم في فيفري 2007 بأربع لغات : إنجليزية وفرنسية وألمانية وإسبانية⁸، والتي صدرت بخمس لغات على شبكة الانترنت. حدد شهر سبتمبر 2007 كحد أقصى لاستقبال الإجابة لكن بطلب من مشاركي التجربة الميدانية التي أجريت من أجل التأكد من إمكانية تطبيقه المعيار في الواقع والتقرب أكثر إلى أصحاب المصلحة، تم تمديد هذه الفترة إلى غاية 30 نوفمبر 2007. ومن أجل عدم التشتت في الإجابات وتضاربها خصص المجلس فريقاً من الخبراء لتبسيط فهم الأسئلة للعموم في موقع الهيئة على شبكة الانترنت.

ومنذ مارس 2008 إلى غاية أبريل 2009 تم عقد 13 اجتماعاً عاماً مفتوحاً خلال هذه الفترة من أجل إعادة النظر في مسودة عرض المعيار قبل إصداره نهائياً. وفي جويلية 2009 صدر المعيار بشكله النهائي، وقد حددت فترة ثلاث سنوات في كل مرة لإعادة النظر في المعيار وفق المستجدات.

2. إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاعدة أساسية ذات تأثير هام على تطور الاقتصاد الجزائري، الشيء الذي جعلها تحتل الأولوية في وضع برامج التنمية الاقتصادية باعتبارها مصدر الابتكار وتنمية روح المبادرة، فضلاً عن أنها المعبر الحقيقي لتحقيق التنمية في ظل شدة المنافسة الدولية، وهي تمثل مصدراً أساسياً من الوظائف، وخلق روح المبادرة والابتكار وبالتالي حاسماً لتعزيز القدرة التنافسية والعمالة. حيث يمثل تعداد هذه المؤسسات 95% من إجمالي المؤسسات وتساهم بنسبة 17.08% من إجمالي مناصب العمل في الجزائر، لهذا يمثل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الجزائر من أجل النمو

الاقتصادي وخلق فرص العمل والترابط الاقتصادي وحتى الاجتماعي. منذ عقد من الزمن بدأت التطورات الإيجابية لهذا القطاع تظهر نتيجة تكاثف جهود الدولة الرامية لدعمه، أهمها إنشاء المؤسسات الداعمة مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وغيرها.

يترجم الجدول (1) زيادة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلال الخمس سنوات الأخيرة، في مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني وخفض البطالة نتيجة تحسن محسوس لمناخ وبيئة أعمال هذا القطاع، والتي تعود بدرجة أولى لدعم مختلف المؤسسات والهيئات المنجزة لهذا الغرض، وحجم القروض والتسهيلات المقدمة. ورغم هذه النتائج إلا أن 50% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة بالجزائر، تعلن عن إفلاسها وتخرج من السوق قبل خمس سنوات من إنشائها وذلك لعدة إشكاليات يواجهها القطاع. لهذا فإن المحاسبة تعتبر عقبة من العقبات الرئيسية، ولكنها ليست بالقطع العقبة الوحيدة، التي تحد من نمو هذا القطاع وبالتالي تأديته لمهامه.

2.2. تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : لقد سبق للجزائر وأن تبنت تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكلها الكامل Full IFRS، وعممت تطبيقها على جميع المؤسسات على حد سواء، الأمر الذي جعل النظام المحاسبي المالي يمثل عقبة، وبالطبع ليس الوحيدة، أمام تطور هذا النوع من المؤسسات وتأديتها للمهام المنوط إليها.

إن رسم رؤية مستقبلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها الاقتصادي، لا يمكن أن يكتمل دون وجود أنظمة محاسبية تراعي خصوصية ومتطلبات هذا النوع من المؤسسات، فالافتقار إلى الشفافية والكشف عن المعلومات المالية يؤدي إلى صعوبات في التسيير والحصول على التمويل ونقص المعرفة اللازمة لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، ومن ثم عدم القدرة على الاستمرار والمنافسة، إذ تكمن أهمية المحاسبة والحاجة إليها من خلال المعلومات المالية التي تقدمها لأصحاب المصلحة، فهي مصدر هام للقوة السياسية والاقتصادية وإن الأفراد الذين يمتلكون المعلومات يكونون أقدر من غيرهم على اتخاذ قراراتهم وتسيير مؤسساتهم. إن المعلومات المالية المصرح بها ليست الهدف ولا النهاية، بل معدة لتزويد أصحاب المصلحة بمعلومات عن النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل تمكينهم من أن يفهموا بشكل صحيح طبيعة نشاطها التجاري وما مدى جدواه، فضلا على معرفة الحالة الراهنة لعمليات المؤسسة ومن ثم العمل على تطويرها مستقبلا.

كما تلعب المعلومات المالية دورا أساسيا في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات في ظل النظم المختلفة. وتزداد هذه الأهمية عندما تنتهج الدولة فلسفة الاقتصاد الحر، حيث تُعتبر هذه المعلومات أحد العناصر الأساسية التي يركز عليها سوق المال. ويعتبر سوق المال هو القناة التي يمكن من خلالها تحويل مدخرات الأفراد إلى الاستثمارات في مشروعات مختلفة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وتتوقف نوعية المعلومات المالية، إلى حد كبير، على مدى متانة وتماسك القواعد والمبادئ المحاسبية التي يتم الاستناد إليها، في حين أن تطبيق القواعد والمبادئ المحاسبية متوقف على توافر ظروف معينة قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى أو من محيط إلى آخر، لأن تعداد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها، الأمر الذي يلفت الانتباه ويعتبر نقطة بداية في التفكير المنطقي بضرورة وجود محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن تلك المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الكبيرة أو على الأقل تختلف عنها إلى حد ما لاختلاف الظروف المحيطة بهذه المؤسسات. ففي حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مشاكل انعدام التناظر في المعلومة والمخاطر المعنوية تكون بحجم أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ويفسر هذا بانعدام الشفافية المالية وهيكلة الملكية وغيرها من خصوصيات تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها، وهذا ما يولد تردد من قبل المدينين فيما يتعلق بالقروض الطويلة الأجل وهذا مع وجود مخاطر عالية فيما يتعلق بإحلال الأصول، ببساطة تعتبر فرضية وجوب قيام جميع المؤسسات بتطبيق نفس النظم المحاسبية (one size fits all) ربما قد تشكل عقبة رئيسية أمام تأدية المهام الأساسية للمحاسبة.

وعلى هذا الأساس تمثل المبادرة الأخيرة التي قامت بها هيئة معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في إعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة حقيقية للجزائر في تحقيق أهدافها المحاسبية ومن ثم الاقتصادية بأقل تكلفة وفي أقصر وقت، خاصة وأنها وجدت نفسها في حيرة بين رغبتها في تطبيق المعايير وبالتالي الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التطبيق بسبب خصوصية أسواقها واقتصادها. كما أن اعتماد هذا المعيار في إعداد نظم محاسبية مبسطة يزيد من فرص الاستفادة من

الاقتصاد العالمي لأنه يمثل مرجعية محاسبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعتمد على معظم الدول اليوم كأداة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع العلم بأن الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات لم يعد أمرا سهلا في ظل ظهور تحديات جديدة والت تتمثل في مختلف التحديات التي تفرضها العولمة بكل ما تحمله من مفاهيم سياسية واقتصادية وبالتالي أصبحت الدول النامية بما فيها الجزائر تواجه مشكلتي التنمية والعولمة، الأمر الذي يجعل من IFRS for SME أداة أكثر حداثة لدفع القطاع وتطويره فضلا عن تسهيل الوصول إلى الأسواق المالية.

3. الدراسة الميدانية

1.3. هيكل الاستبيان وفرضياته : نهدف من هذه الدراسة الميدانية إلى الوقوف على مدى إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة هذه الأخيرة بالجزائر، وذلك بالاستناد إلى استمارة استبيان، كخيار ملائم لاختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بموضوع الدراسة، إذ تم الاعتماد في بنائه وتصميمه على مجموعة من نماذج الاستبيانات التي سبق وأن طبقت في مجموعة من الدول، أهمها النموذج الألماني والنموذج الأوروبي. تم تصميم الاستبيان بطريقة لا تشترط أي معرفة مسبقة بالمعيار IFRS for SMEs.

فرضيات الدراسة : بناء على الإطار النظري وانسجاما مع هدف الدراسة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي :

- ضرورة وجود محاسبة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- النظام المحاسبي المالي لا يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- في ظل غياب كفاءات داخلية لإعداد أنظمة محاسبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبني إستراتيجية توحيد تأخذ بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية، تظهر خطوة تحيين النظام المحاسبي المالي بالاستفادة من IFRS for SMEs كضرورة حتمية تفرض نفسها.

مجتمع الدراسة : لقد اعتمدنا في اختيار مجتمع الدراسة على معيار التكوين في النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية التي جاءت ضمن برنامج التكوين والاستعداد لتطبيق النظام المحاسبي المالي، المنجز من طرف المجلس الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، نظرا لارتباط جزء كبير من أسئلة الاستمارة بالمعرفة المسبقة بالنظام المحاسبي المالي وما يحتويه من مستجدات. وعليه تم حصر مجتمع الدراسة ضمن فئتين رئيسيتين هما :

- الفئة الأولى : محاسبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتكويين في النظام المحاسبي المالي؛
- الفئة الثانية : مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذين تكونوا في النظام المحاسبي المالي؛

بالإضافة إلى هذا، تم الأخذ بعين الاعتبار في نطاق المؤسسات الخاضعة للدراسة تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعرفها على أنها :

- التي ليس لها مسؤولية اتجاه الجمهور ؛ - تقوم بنشر القوائم المالية للأغراض العامة لأصحاب المصلحة الخارجيين.

2.3. تحليل نتائج الاستبيان ومعالجة الفرضيات

1.2.3. الخصائص الديموغرافية للعينة

السؤال (01) : ما هو القطاع الذي تنتمي إليه ؟ بلغت نسبة المؤسسات محل الدراسة 85% من المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص، بينما تنتمي نسبة 11% إلى القطاع الحكومي، في حين تنتمي نسبة 4% إلى قطاع مختلط. تفسر النسبة الكبيرة للقطاع الخاص سياسة خصخصة المؤسسات التي اعتمدها الجزائر في إطار تهيئة الأرضية اللازمة لدخول إلى اقتصاد السوق.

السؤال (02) : ما هو الشكل القانوني لمؤسستكم/شركتكم ؟ أخذ شكل المؤسسة الفردية أكبر نسبة قدرت بـ 66%، يليها شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) بنسبة 17%، ثم شكل شركة التضامن (SNC) بنسبة 7%، بينما أخذ كل من شكل التعاونية والمؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة (EURL) نسبة 4%، وأخيرا أخذ

شكل شركة المساهمة (SPA) نسبة 2%. يفسر التمرکز الكبير لأفراد العينة في المؤسسات الفردية باعتبارها الشكل الأكثر رواجاً في ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وحتى في غيرها من الدول. أما التمرکز بدرجة ثانية في شركة التضامن (SNC) باعتبارها أحد أصناف شركات الأشخاص وهي الأكثر تفضيلاً في الأشكال القانونية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد المؤسسة الفردية.

السؤال (03) : ما هو عدد العمال خلال آخر دورة ؟ بلغت المؤسسات التي يعمل لديها 10 موظف فأقل نسبة 60%، أما المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها ما بين {10 إلى 50} بلغت نسبة 38%. وقد بلغت نسبة المؤسسات التي بلغ عدد العاملين فيها ما بين {50 إلى 250} نسبة 2%، وهي أقل نسبة. هذه النسب متنوعة لتتنوع تقسيم المؤسسات بين الصغيرة والصغيرة جداً والمتوسطة.

السؤال (04) : ما هو رقم الأعمال المحقق خلال آخر دورة ؟ تمثل 47% أعلى نسبة للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها ما بين {5.000.000.00 د.ج إلى 10.000.000.00 د.ج}، تليها نسبة 43% للمؤسسات التي يفوق رقم أعمالها 10.000.000.00 د.ج، وأقل نسبة كانت 10% للمؤسسات التي يقل رقم أعمالها عن 5.000.000.00 د.ج.

السؤال (05) : ما هو مجموع أصول وخصوم الميزانية خلال آخر دورة محاسبية ؟ بلغت أعلى نسبة للمؤسسات التي يفوق مجموع أصول وخصوم الميزانية فيها 10.000.000.00 د.ج بـ 58%، تليها نسبة 40% للمؤسسات التي يتراوح مجموع أصول وخصوم الميزانية فيها ما بين {5.000.000.00 د.ج إلى 10.000.000.00 د.ج}، وأقل نسبة 2% للمؤسسات التي يقل مجموع أصول وخصوم ميزانيتها عن 5.000.000.00 د.ج.

2.2.3. قضايا محاسبية خاصة بالمؤسسة

السؤال (01) : من يقوم بتحضير القوائم المالية للمؤسسة ؟ تعتمد نسبة 80.9% من المؤسسات على محاسب خارجي في تأدية مختلف خدمات المحاسبة، في حين تعتمد نسبة 17% من إجمالي المؤسسات على محاسب داخلي، بينما تعتمد نسبة 2.1% على كل من محاسب داخلي وآخر خارجي يفسر ارتفاع نسبة الفئة التي تلجأ إلى المحاسب الخارجي بتجنبها للتكاليف الباهظة التي قد تتكبدها هذه المؤسسات في حالة الاعتماد على محاسب داخلي، أما الفئة التي اعتمدت على محاسب داخلي فهي في معظمها مؤسسات متوسطة ومؤسسات غير مستقلة، وعن الفئة التي تعتمد المصدرين هي تمثل الأقلية التي لديها ثقافة محاسبية جد متطورة بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى.

السؤال (02) : لتمويل مؤسستكم تعتمدون أساساً على المصادر التالية ؟ تشير نتائج الاستبيان بأن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد بالدرجة الأولى على رؤوس الأموال كأحد أهم مصادر تمويل في المؤسسات، الأمر الذي يرجع إلى سببين أساسيين هما : لتجنب المخاطر بدرجة أولى ووجود الوازع الديني لتجنب التعامل بالبنوك من حيث التمويل، أما الاعتماد على القروض من مؤسسات الائتمان بالدرجة الثانية لسياسات تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن طريق تمويلها ودعمها، يليها الرجوع إلى الحسابات الجارية للمساهمين بالدرجة الثالثة لطابع الملكية الذي يغلب عليه الطابع العائلي، وتبقى المصادر الأخرى كبديل في بعض الحالات الاستثنائية.

السؤال (03) : هل تقومون بالعمليات التالية في مؤسستكم ؟ تشير نتائج الدراسة بأن نادراً ما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعمليات من قبيل الإقراض والاقتراض من الخارج أو شراء أو بيع سلع وخدمات من الخارج باستثناء تلك التي نشاطها الأساسي التصدير، وأحياناً ما تقوم بتخلي أو بيع نشاط ما لأنها عادة ما يكون لديها إلا نشاط واحد على الأكثر وبيعه يعني توقفها تماماً عن العمل، بينما أنشطة من قبيل عقود الإنشاء طويلة الأجل، بحيث لا تكون فيها الدولة طرفاً، أو مشاريع البحث والتطوير تكون موجودة بنسبة صغيرة جداً.

3.2.3 قضايا محاسبية خاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

السؤال (01) : في سياق الاستفادة من فرص الاقتصاد الدولي، هل تعتقد بأن النظام المحاسبي المالي (SCF) مناسب للمؤسسات الجزائرية وخاصة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ يرون نسبة 14.9% من المستجوبين بأنه تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ملائم، في حين أن نسبة 74.5% ترى العكس (غير ملائم)، بينما نسبة 10.6% فضلت عدم الإجابة.

السؤال (02) : كيف تقيم المستوى العام لدرجة الإلمام بإجراءات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في مؤسستكم ؟ تشير نتائج الدراسة بأن :

- نسبة 61.7% من لديهم إلمام ضعيف بقواعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF ؛

- نسبة 34% من لديهم إلمام بشكل مقبول بقواعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF ؛
- نسبة 4.3% من ليهم إلمام بشكل جيد بقواعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

3.2.4. قضايا محاسبية خاصة بـ IFRS for SME

ما مدى أهمية وأثر تطبيق القضايا التالية ؟

- من حيث الأهمية : - ملائمة لاحتياجات صنع القرار والإدارة الداخلية ؛ - ملائمة لأصحاب المصلحة الخارجيين.
- من حيث الأثر : - خلق تكلفة للمؤسسة ؛ - معقدة في التطبيق.

يوضح الجدول (1) آراء أفراد العينة في مختلف القضايا التي تناولها المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل أهم نقاط الاختلاف بين هذا المعيار والمعايير بشكلها الكامل من حيث أهمية تطبيقها وتأثيرها على اتخاذ مختلف القرارات من جهة، وعلى مدى اعتبارها مكلفة ومعقدة التطبيق في المؤسسة من جهة أخرى.

نتائج اختبار الفرضيات

بخصوص الفرضية الأولى المرتبطة بضرورة وجود محاسبة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلقد تبين من خلال الدراسة بأن هذا النوع من المؤسسات يحتاج إلى نظم محاسبية مختلفة عن تلك المطبقة في المؤسسات الكبيرة وذلك لاختلاف الظروف المحيطة بالمؤسسات.

أما بخصوص الفرضية الثانية التي تشير بأن النظام المحاسبي المالي لا يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلقد تحققت انطلاقاً من أن إستراتيجية التوحيد التي اعتمدها الجزائر بالأخذ بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية، والتي لم تراعى الاحتياجات والمتطلبات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة وفق الظروف التي تحيط بها، قد تؤدي إلى آثار وخيمة على المؤسسة وبالتالي عدم نجاح مسيرة الإصلاح المحاسبي.

وبخصوص الفرضية الثالثة المتعلقة بضرورة الاستفادة من التجربة الدولية IFRS for SME، فلقد تحققت أيضاً لاعتبار IFRS for SME نموذج يساعد الدول النامية على إرساء نظم محاسبية مبسطة تتوافق مع احتياجاتها الخاصة، وبما يضمن لها فرصة الاندماج في الاقتصاد العالمي فمع استمرار زيادة مجتمع المعايير الدولية في كل مرة يصبح أكثر تنوعاً وتعقيداً، يصبح من الصعب على الدول النامية اتخاذ سياسات مستقلة قد لا تتسجم مع النظام المالي العالمي وأيضاً الاستثمار العالمي، كما يتطلب عليها اتخاذ سياسات رشيده في ظل ضرورة ردم التباين في التطبيقات المحاسبية ومراعاة الاحتياجات الخاصة لكل دولة على حدى.

وفي ضوء الإطار النظري وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، يمكن الخروج بالنتائج التالية :

1. ضرورة وجود محاسبة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المؤسسات على بنيتها المالية، مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية ؛
2. تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى ؛
3. هناك طلب قوي على الصعيد العالمي لوجود معايير محاسبية ذات الصفة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن معظم المؤسسات عالمياً تتكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة ؛
4. تعتبر تكاليف تبني تطبيق IFRS for SMEs في الجزائر أقل تكاليف من تطبيق (IAS/IFRS) بشكلها الكامل، لهذا فهو يمثل فرصة حقيقية نحو تحقيق أهداف الجزائر بالاندماج في الاقتصاد الدولي بأقل تكلفة ممكنة ؛
5. تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs من تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه من قبل المحاسبين دون اشتراط مؤهلات ذات كفاءة عالية وبطريقة معقولة وفعالة ؛
6. بتحسين النظام المحاسبي المالي SCF تصبح المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر قادرة على تطبيق هذا النظام بأقل تكلفة وحسب حاجات مستخدمي التقارير المالية مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية ؛

7. تكون المؤسسات الصغيرة ومتوسطة قادرة على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية حسب متطلبات المعيار IFRS for SMEs دون الحاجة إلى التفصيلات غير الضرورية والمعقدة لهذه المؤسسات والواردة في معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية بشكلها الكامل مما يحقق منفعة أكبر من التكلفة ويخفف العبء على هذه المؤسسات.

خلاصة : بناء على النتائج السابقة في شقيها النظري والتطبيقي يمكن القول بأن IFRS for SMEs فرصة حقيقية للدول النامية من أجل تحقيق أهدافها المحاسبية ومن ثم الاقتصادية بأقل تكلفة وفي أقصر وقت، خاصة الدول التي وجدت نفسها في حيرة بين رغبتها في تطبيق المعايير وبالتالي الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التطبيق بسبب خصوصية أسواقها واقتصادها.

وفي ظل التطورات التي تشهدها هيئة معايير المحاسبة الدولية استجابة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، يمثل تبنيها XBRL كلغة معتمد في إعداد IFRS for SMEs و IFRS بشكلها الكامل، تحدياً أمام المحاسبين في مختلف أنحاء العالم ومادة دسمة للنقاش في مستقبل الهيئة. لهذا لا بد على جميع الدول الإسراع في وضع خطط مدروسة لتبني (تطبيق) معايير المحاسبة الدولية وإنجاحها ومن ثم الاستفادة من هذه التكنولوجيا الرقمية ميداني.

ملحق الجداول

الجدول (1) : أهمية وأثر تطبيق طرق المعالجة المحاسبية وفق IFRS for SMEs

رقم	بيان العملية	ملامنة لاحتياجات صنع القرار والإدارة الداخلية %	ملامنة لأصحاب المصلحة الخارجيين %	مكلفة للمؤسسة %	معددة في التطبيق %
1	من حيث المبدأ: تغلب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني	62	41	32	40
2	تقييم لاحق وفق القيمة العادلة	64	40	81	61
3	الرجوع إلى القيمة المحبنة (حالة تقييم مصاريف البحث والتطوير على سبيل المثال)	26	9	43	26
4	تصنيف إجباري إلى أصول وخصوم جارية وغير جارية	47	47	2	2
5	محاسبة الأجزاء	83	59	15	15
6	دمج مصاريف القرض في تكلفة اقتناء الأصل	77	34	33	42
7	إعادة تقييم سنوي للأصول الثابتة	55	53	66	68
8	تحديد النقص في قيمة الأصول الثابتة أو المعنوية بمقارنة أسعارها في السوق.	68	36	72	62
9	اعتماد طريقة الاعتراف المسبق لعقود الإنشاء	72	53	68	47

المصدر : مُعد بناء على استمارات الاستبيان

الإحالات والمراجع :

- 1- 11076 2009/10/28 4
- 2- IASB, IASB Questionnaire on Possible Recognition and Measurement Modifications for Small and Medium-sized Entities (SMEs), London, 2ND JUNE , 2005, p3.
- 3- International Accounting Standards Board, basis for conclusions IFRS for SMES, london, 2009.
- 4- International Accounting Standards Board, Press Release, United Kingdom, 9 July 2009, P1
- 5- International Accounting Standards Committee Foundation, Terms of Reference and Operating Procedures for the SME Implementation Group, London, January 2010, p4.
- 6- IASC Foundation, Press Release, London, 29 January 2009. p01.
- 7- IASB, IASB Questionnaire on Possible Recognition and Measurement Modifications for Small and Medium-sized Entities (SMEs), London, 2ND JUNE , 2005, p3.
- 8- ORG Accessed 02/07/2011. WWW.IASB
- 9- International Accounting Standards Board, Press Release, London, 15 February 2007, p2.